المرصد

مين على الأحداث

الخميس 12 اغسطس 2021 | 30 صفحة | العدد: 178 | نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية

الجزائر والمغرب وعشريات الخلاف..

أي بـوادر للمصـالحـة ؟

أكاديمي مغربي: المصالحة بين المغرب والجزائر ستشكل دفعة كبيرة للمنطقة

ليبيا.. أفق أمني وسياسي ضبابي في ظل أزمة صحية عاصفة

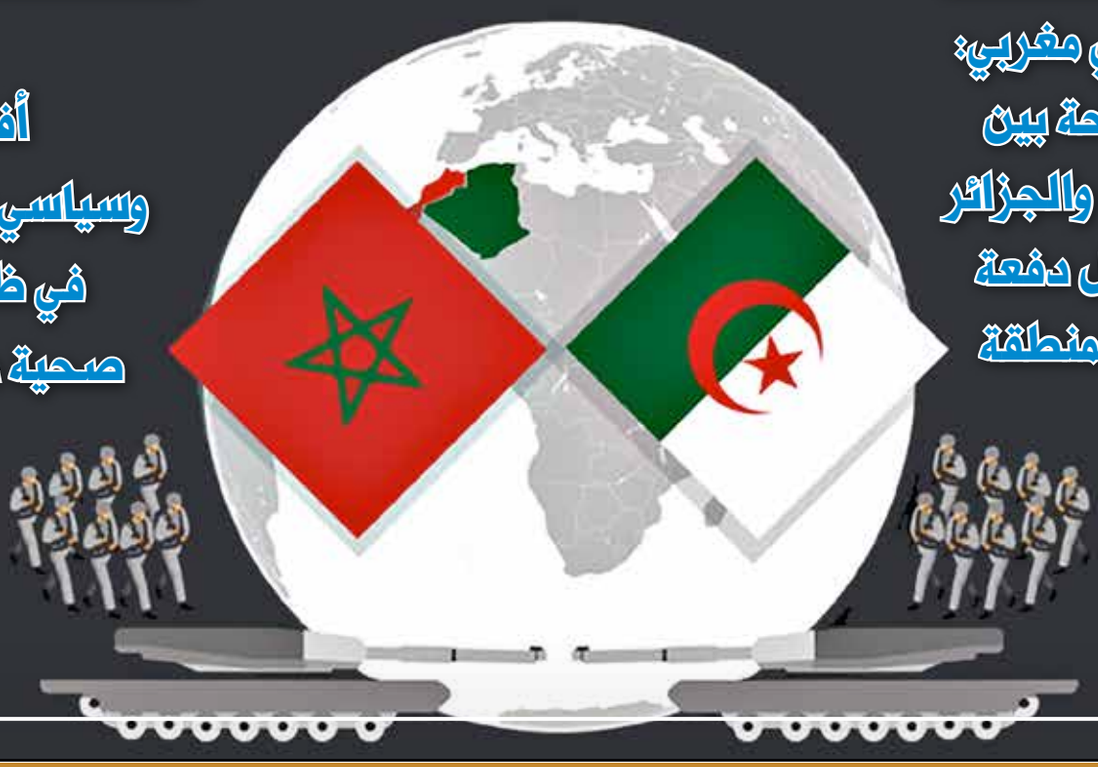

الاشراف: عبدالباسط غبارة ـ الاخراج: عبد الحميد الدبار

الافتتاحية

الوصول الى الإنتخابات

رهان ليبيا «الصعب» لإنهاء الأزمة

مجلة «المرصد»

تشهد ليبيا منذ أشهر انفراجا سياسيا عقب انتخاب حكومة الوحدة الوطنية والتي جاءت في أعقاب ماراطون طويل من الاجتماعات والمشاورات داخل وخارج ليبيا برعاية أممية ودولية.وتسعى الحكومة الجديدة للتمهيد لانتخابات برلمانية ورئاسية في 24 ديسمبر/ كانون الأول المقبل يؤمل أن تكتب معها نهاية سنوات من الصراعات والحروب والأزمات على أكثر من صعيد في البلاد.

غياب الآلية الملزمة، يطرح تساؤلات أمام إمكانية نجاح الزخم الدولي الذي تشهده المرحلة، في تحقيق المطلوب وانجاح الاستحقاقات القادمة والوصول بالبلاد الى بر الأمان.

يتواصل الدعم الدولي لانجاح المسار السياسي في ليبيا حيث يدفع المجتمع الدولي نحو مواصلة التحضير للانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة وانهاء العقبات والخلافات،خاصة وأن العملية الانتخابية تلقت ضربة قوية الشهر الماضي، بعد فشل ملتقى الحوار السياسي في التوافق على قاعدة دستورية، لإجراء الانتخابات وهو ما أثار المخاوف والشكوك من امكانية الذهاب اليها.

وتحدثت تقارير اعلامية عن لقاء جمع بين المبعوث الأميركي للأزمة الليبية، ريتشارد نورلاند وقائد الجيش الليبي خليفة حفتر في العاصمة المصرية القاهرة،حيث تباحث الطرفان بشأن الانتخابات الليبية المرتقبة.وقالت السفارة الأمريكية لدى ليبيا، الثلاثاء، أن سفير بلادها ومبعوثها لدى ليبيا، ريتشارد نورلاند، يزور العاصمة المصرية، القاهرة، يومي 11 و12 أغسطس/ آب الجاري، للقاء قائد الجيش الليبي خليفة حفتر ومسؤولين مصريين.

وأشارت الى أن هذا اللقاء هو «في إطار الجهود الأمريكية لدعم الانتخابات البرلمانية والرئاسية الليبية المقررة في ديسمبر / كانون الأول المقبل».وأوضحت السفارة أنه «على غرار الاتصالات الأخيرة مع الشخصيات الليبية الرئيسية، يواصل السفير نورلاند التركيز على الضرورة الملحة لدعم التسويات الصعبة اللازمة لإيجاد القاعدة الدستورية والإطار القانوني المطلوب الآن من أجل إجراء الانتخابات في 24 ديسمبر».

وتابعت أنه وعلى غرار الاتصالات الأخيرة مع الشخصيات الليبية الرئيسية، يواصل السفير نورلاند التركيز على المطلب الملح لدعم التسويات الصعبة اللازمة لإيجاد القاعدة الدستورية والإطار القانوني

العملية الانتخابية تلقت ضربة قوية الشهر الماضي، بعد فشل ملتقى الحوار السياسي في التوافق على قاعدة دستورية، لإجراء الانتخابات وهو ما أثار المخاوف والشكوك من امكانية الذهاب اليها.

المطلوب الآن من أجل إجراء الانتخابات.وأكدت السفارة إن الولايات المتحدة تدعم حق الشعب الليبي في اختيار قادته من خلال عملية ديمقراطية حرة ونزيهة وتدعو الشخصيات الرئيسية إلى استخدام نفوذها في هذه المرحلة الحاسمة للقيام بما هو أفضل لجميع الليبيين.

من جهتها،أعلنت اليونان على لسان وزير خارجيتها نيكوس ديندياس،خلال اتصال هاتفي،الإثنين، جمعه ونظيرته الليبية نجلاء المنقوش،دعمها الكامل لتحقيق الأمن والاستقرار في كافة ربوع ليبيا، ومساعي انهاء الأزمة الليبية بعيداً عن الحروب، وذلك من خلال الحوار المسؤول بين كافة الفرقاء الليبيين، وتهيئة الظروف المناسبة لإقامة انتخابات حرة ونزيهة في الموعد المحدد لها في ديسمبر كانون أول المقبل.

وكانت اليونان قد استقبلت الشهر الماضي رئيس مجلس النواب المستشار عقيلة صالح، وقبلها رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي لدعم الجهود للوصول للانتخابات نهاية العام الجاري.وأبدت اليونان مرارا وتكرارا، دعما للمسار السياسي في ليبيا عقب تشكيل السلطة الجديدة والتوجه بخطى حثيثة نحو انتخابات تنهي المرحلة الانتقالية.

وينظر إلى الانتخابات المقبلة على أنها الخطوة الرئيسية في إعادة توحيد ليبيا وتثبيت الاستقرار فيها.والأسبوع الماضي،أعلنت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا،خلال مؤتمر صحفي عقده رئيس مجلس المفوضية عماد السايح، في مقر المركز الإعلامي بالمفوضية، تمديد فترة التسجيل بسجل الناخبين لأسبوعين إضافيين ينتهيان يوم 17 أغسطس/آب الجاري.

وأشار السايح الى أن انطلاق منظومة التسجيل في الخارج سيكون يوم 18الجاري، وستستمر 30 يوماً تنتهي يوم الأربعاء 15 سبتمبر المقبل، عبر رابط مخصص للتسجيل على موقع المفوضية في شبكة المعلومات الدولية.وثمّن رئيس مجلس المفوضية جهود حكومة الوحدة الوطنية، مشيرا إلى القرارين (143) و (170) اللذين أصدرتهما الحكومة والقاضيين بتخصيص مبلغ إضافي لتغطية تمويل استحقاقات 24 ديسمبر وتشكيل لجنة وزارية لدعم وتنفيذ العملية الانتخابية.

وبالرغم من التحركات الحثيثة داخليا والدعم الكبير خارجيا فان اجراء الانتخابات الليبية مازال مهددا في ظل استمرار التدخلات الخارجية التي تهدد عملية السلام في البلاد،حيث أكد المرصد السوري لحقوق الإنسان بأن نحو 130 مقاتلا من مرتزقة الفصائل السورية المتواجدة في ليبيا والموالية للحكومة التركية، عادت خلال الساعات الماضية. وفي المقابل خرجت دفعة مماثلة من مناطق نفوذ الفصائل والقوات التركية شمال سوريا إلى تركيا ومنها إلى ليبيا.

وكان المرصد السوري أشار في 10 يوليو الماضي، إلى أن المخابرات التركية والفصائل الموالية لتركيا تتجهز لإرسال دفعة جديدة من المرتزقة السوريين إلى ليبيا. وأفادت مصادر المرصد حينها بأن أكثر من 150 عنصرا من مختلف تلك الفصائل و«الجيش الوطني» السوري الموالي لتركيا يتحضرون للذهاب إلى تركيا لنقلهم إلى ليبيا.

ورصد المرصد السوري عدد المرتزقة الذين تم نقلهم إلى ليبيا منذ مطلع يونيو/حزيران الماضي، بأكثر من 500 مرتزق من فصائل «العمشات والسلطان مُراد وفرقة الحمزة» وغيرها، بينما عاد 535 مرتزقًا إلى سوريا خلال الفترة ذاتها.ووفقاً للمرصد، فإن

> إن الولايات المتحدة تدعم حق الشعب الليبي في اختيار قادته من خلال عملية ديمقراطية حرة ونزيهة وتدعو الشخصيات الرئيسية إلى استخدام نفوذها في هذه المرحلة الحاسمة للقيام بما هو أفضل لجميع الليبيين.

عمليات تبديل المرتزقة تتم بشكل دوري، وبشكل يحافظ على أعداد المرتزقة في القواعد التركية في ليبيا على نفس المستوى.

وأكد المرصد إن تلك السياسة التي تعتمدها أنقرة في ليبيا، باتت أمرًا اعتياديًا، رغم جميع المطالبات الدولية بضرورة إخراج المرتزقة،مشيرا إلى أن تواصل وجود المرتزقة السوريين في ليبيا، لا يلوح بأي بوادر لعودة نهائية لهم إلى سوريا.

ومنذ إعلان البعثة الأممية إلى ليبيا في 5 فبراير/شباط الماضي، وتشكيل السلطة التنفيذية الجديدة، عاد ملف المرتزقة الأجانب في ليبيا إلى واجهة الأحداث، وسط مطالبات دولية بسحب تلك العناصر من ليبيا، واحترام خارطة الطريق الأممية التي ستقود البلاد إلى إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في ديسمبر/كانون الأول المقبل.

وأجمع المشاركون في مؤتمر «برلين 2» على ضرورة مغادرة القوات الأجنبية والمرتزقة، للأراضي الليبية، دون قيد أو شرط حتى تبلغ المرحلة الانتقالية خواتيمها المنشودة.

كما دعت القمة الأوروبية التي انعقدت في بروكسل،في يوليو الماضي،على ضرورة خروج كافة القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا في أسرع وقت ممكن،مؤكدة على أهمية إجراء الانتخابات في موعدها، مع وجوب احترام نتائجها.

تطورات المشهد الليبي خلال الأشهر الماضية،رفعت من نسبة التطلعات والرهانات حول المرحلة القادمة، لكن غياب الآلية الملزمة، يطرح تساؤلات أمام إمكانية نجاح الزخم الدولي الذي تشهده المرحلة، في تحقيق المطلوب وانجاح الاستحقاقات القادمة والوصول بالبلاد الى بر الأمان.ويشير كثيرون الى أن الفترة القادمة ستكون صعبة لكن تجاوزها يبقى رهين تماسك الليبيين واصرارهم على الوحدة ونبذ التدخلات الخارجية التي تؤجج الصراعات في البلاد.

> المرصد السوري لحقوق الانسان:عمليات تبديل المرتزقة تتم بشكل دوري، وبشكل يحافظ على أعداد المرتزقة في القواعد التركية في ليبيا على نفس المستوى.

الانتخابات المغربية وأزمة الثقة؟ في العملية الانتخابية..

مصطفى قطبي

سيُقبل المغرب بتاريخ 8 شتنبر 2021 على تنظيم الاستحقاقات الانتخابية التشريعية ثم الجماعية في آن معا، وستتنافس الأحزاب على أصوات أزيد من 15 مليونا و746 ألفا من المسجلين باللوائح الانتخابية، والتي تجرى في ظل تداعيات تفشي فيروس كورونا، غير أن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح، هنا، في إطار علاقة الانتخابات بالمواطنين، يمكن صياغته وطرحه على الشكل الآتي: لماذا هاجس العزوف يؤرق الدولة والأحزاب المغربية؟.

الواقع أن أزمة المشهد الحزبي في المغرب هي ترجمة فعلية لحالة البؤس التي تعرفها الممارسة السياسية عموما، فقد أضحى مفهوم السياسة في وعي المغاربة الجمعي مرادفا للخداع والتضليل، حيث توارى الوازع الأخلاقي بشكل غريب في مواقف الفاعلين السياسيين وسلوكاتهم. للأسف، فالأحزاب المغربية، لا تهمها مسألة المشاركة السياسية إلا في زمن الانتخابات لجمع الأصوات وكسب المقاعد، وهي نفعية ترسخ الاعتقاد الشعبي بأن الأحزاب بالمغرب تحولت إلى مجرد دكاكين سياسية لكيل الوعود وبيع المتمنيات، والشاذ في الأمر، أنها لم تستغل التطورات التي عرفها المغرب خلال السنين الأخيرة، ولا حتى الأحداث الجارية في العالم، من أجل تطوير خطابها وطرق تواصلها مع المواطنين، فالخطاب الحزبي بالمغرب، لم يساير مستوى التطور الحاصل إزاء ظاهرة تناول الشأن السياسي بالبلاد، بسبب الاستعمال المهول لمنصات التواصل الاجتماعي على مختلف أصنافها، بل على العكس، ظل خطاب الأحزاب المغربية، متخلفا، مهمشا، عاجزا عن مسايرة الإيقاع، موغلا في التقليد، يستقي مادته من قاموس متجاوز، لا يمكن بأي حال المراهنة عليه من أجل حمل المواطنين على الاعتقاد بأهمية الفعل السياسي ودفعه بالتالي إلى المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية القادمة.

وبالرغم من أن الهيئات السياسية، وخصوصا الأحزاب التقليدية (الكبيرة) لا تخلو من نخب مثقفة وأطر فاعلة، فإنها لم تتمكن من تجديد خطاباتها السياسية، والتفاعل الإيجابي مع القضايا الاجتماعية، والتأثير المباشر في مختلف النقاشات التي يعرفها المجتمع، والتعبير بكل حرية واستقلالية عن مواقف تخص مختلف الملفات المطروحة استنادا طبعا إلى إيديولوجية كل حزب وخطه السياسي ورؤيته المجتمعية...

> الاستحقاقات الانتخابية القادمة ينبغي أن تكون محكاً لتنزيل مشروع الانتقال الاقتصادي الشامل والمستدام، ومعالجة الملفات المهمة، وتوفير البيئة المناسبة للاستثمار ومكافحة الفساد والبيروقراطية.

ذلك أن معظم الأحزاب المغربية فقدت هويتها، ولا تمتلك أي مشروع مجتمعي، لأنها في الغالب الأعم تهتم بنيل رضا السلطة أكثر مما تعنى بانتظارات قاعدتها الانتخابية والمتعاطفين معها، ولأن همها الأساسي هو الحصول على المقاعد، فإنها باتت تتسابق على استقطاب الأعيان، بينما يتوارى المناضلون الحزبيون الذين تدرجوا في أجهزتها إلى الهامش، وهو ما يساهم في مزيد من النفور وعدم الثقة في العمل الحزبي. والسؤال الذي يفرض نفسه في هذا السياق:

لماذا فقد المواطن المغربي الثقة في الأحزاب المغربية؟

لقد تضافرت مجموعة من العوامل، أغلبها ذاتي يرتبط بالسلوك السياسي الحزبي نفسه، وبعضها موضوعي فرضته إرادة السلطة ودورها في توجيه المشهد الحزبي والتحكم فيه، وهو الأمر الذي حول أغلب التشكيلات الحزبية إلى كراكيز وديكورات لتأثيث المشهد السياسي، أما في ما يتعلق بمسؤولية الذوات الحزبية، فإنها تتجلى في مجموعة من المؤشرات منها:

1 ـ غياب الديموقراطية الداخلية، حيث أغلب الأحزاب يحكمها منطق «الشيخ والمريد» وما يترتب عنه من تأبيد للزعامات والقيادات التي تتحول معها بعض الأحزاب إلى ضيعات مملوكة.

2 ـ التنافس على استقطاب الأعيان والنافذين (الماكينات الإنتخابية)، وذلك بسبب غياب تجديد النخب، والسباق المحموم من أجل نيل المكاسب التمثيلية في الإستحقاقات الإنتخابية، وهو ما يغذي الإسترزاق الإنتخابي ويشرعن الترحال السياسي بين الأحزاب عند اقتراب كل موعد انتخابي لنيل التزكيات.

3 ـ تراجع دور الأحزاب في تأطير وتكوين المواطنين

> تعرف العدالة والتنمية تطاحنات تنظيمية كبيرة بين أجنحتها، كما أن دور الإسلام السياسي قد تراجع دولياً وإقليميا.

خصوصا على مستوى الشبيبات الحزبية ودوائر المرأة فيها، وهو ما لا يسمح للشباب بالإنخراط الحزبي الفاعل والمسؤول.

4 ـ تخلي الأحزاب عن وظيفتها في القيام بدور الوساطة بين مؤسسات الدولة والمجتمع، حيث تنأى بنفسها عن الخوض في كل ما من شأنه أن يزعج السلطة أو يثير غضبها في كثير من القضايا.

علينا أن نكون منصفين، فعدم الثقة في الأحزاب المغربية، ليس نتاج اللحظة الراهنة، بل هو وليد تراكمات باتت في العقل الجمعي للمغاربة، نتيجة اتجاه السياسيين إلى إطلاق الوعود الانتخابية في إطار المزايدات السياسية ورفع السقف لجلب الناخب، وذلك دون تقديم عرض سياسي عقلاني يتعاقد عليه مع الناخبين وتحديد الأولويات بناء على إمكانات الدولة، وهذا ناتج عن مجاراة المد الشعبوي وتنميط الرأي العام واتجاه بعض القيادات الحزبية إلى إطلاق الوعود دون أن تملك خطة لتطبيقها، مما ولد إحباط لدى الرأي العام، وتوسيع هامش جهله في التعاطي مع السياسيين وفق قوالب جامدة...

إن العشرية الأخيرة مع أهمّية المنجز الدستوري لسنة2011 الذي وضع أسس للمؤسسة، والتي وجدت صعوبات في تحويل الأحزاب من أحزاب الأفراد إلى أحزاب المؤسسة، وتفاقم هذا الوضع إلى جانب التراشق الحكومي، كل ذلك أثر سلبا على صورة السياسية والسياسيين، هذه المعطيات وجب تأملها بغية تجاوزها في اتجاه وجهة حزبية تسير في اتجاه تغيير الصورة النمطية، وذلك عبر تقديم كفاءات سياسية، مما يجعل الانتخابات القادمة فرصة لتعزيز مشروع الانتقال الاقتصادي الشامل والمستدام. ويمكن معه مواجهة شيوع أجواء التشكيك وانعدام الثقة بين الفاعلين السياسيين، إضافة إلى صعود العصبية الحزبية على حساب مراعاة الصالح العام، وهيمنة الخطاب الحزبي المشحون بالعنف اللفظي ومتلازمة إقصاء الآخر... مما يكرس شيوع أجواء اللايقين من الحاضر والمستقبل، وإن تكريس

> الأحزاب المغربية، لا تهمها مسألة المشاركة السياسية إلا في زمن الانتخابات لجمع الأصوات وكسب المقاعد، وهي نفعية ترسخ الاعتقاد الشعبي بأن الأحزاب بالمغرب تحولت إلى مجرد دكاكين سياسية.

الخيار الديمقراطي الصحيح له مسار طويل وشاق، ويفترض بالضرورة الدخول إلى مرحلة التنمية لكي يحس المواطن بقيمة الديمقراطية، ولكي يتحقق هذا ينبغي أن تكون اللحظة الانتخابية هي لحظة لتقديم حلول إجرائية وواقعية، وفق جدولة زمنية محددة... ودون ذلك لا يمكن أن نواجه حملة التشكيك التي أنتجت مواطنا قلقا، كما أن هذا المعطى يفاقم من جو العزوف الانتخابي بخاصة لدى الفئات الشابة وعموم المواطنين عن الفعل الحزبي.

وعليه يمكن القول إن الاستحقاقات الانتخابية القادمة ينبغي أن تكون محكا لتنزيل مشروع الانتقال الاقتصادي الشامل والمستدام، ومعالجة الملفات المهمة، وتوفير البيئة المناسبة للاستثمار ومكافحة الفساد والبيروقراطية، فلم يعد مسموحا أن يخلف المغاربة موعدهم مع الانتخابات، حيث يتطلع الجميع إلى إفراز مؤسسات منتخبة جديرة باحترام المواطنين ومتجاوبة مع تطلعات العهد الجديد. وقد بلغنا، كما يقول الملك محمد السادس، في خطاب 20 غشت «مرحلة لا تقبل التردد أو الأخطاء، ويجب أن نصل فيها إلى الحلول للمشاكل التي تعيق التنمية ببلادنا»، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة الجمعة 12 أكتوبر 2018، كان خطاب الملك، وهو يعلن باسمه الشخصي وباسم كل المغاربة في كل مكان من المغرب، الملل الجماعي والعياء التام والكامل من الانتهازيين، ومن الذين يريدون من المغرب أن يعطيهم فقط، ولا يريدون بالمقابل أن يعطوه شيئا.

المغرب «يجب أن يكون بلدا للفرص، لا بلدا للانتهازيين، وأي مواطن، كيفما كان، ينبغي أن توفر له نفس الحظوظ، لخدمة بلاده، وأن يستفيد على قدم المساواة مع جميع المغاربة، من خيراته، ومن فرص النمو والارتقاء «هكذا تحدث جلالة الملك، وهكذا التقط المغاربة العبارة بكل الوضوح التام والكامل وفهموا المغزى منها والمراد من قولها وعرفوا أيضا المعنيين بها... المغرب «يحتاج، اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، إلى وطنيين حقيقيين،

> التحديات الانتخابية المقبلة، تتطلب من الأحزاب أن تحدث قطيعة مع واقع السلبية واللامبالاة التي ميزت الاستحقاقات السابقة، وأن تعمل لتأمين الشروط الضرورية لاسترجاع الثقة في العمل السياسي.

دافعهم الغيرة على مصالح الوطن والمواطنين «هكذا شدد الملك على حاجة المغرب أيضا «إلى رجال دولة صادقين يتحملون المسؤولية بكل التزام ونكران ذات». لذلك يبدو الرهان اليوم واضحا للغاية، غير قادر على مداراة نفسه: المغرب محتاج للقادرين على الدفاع عنه، المستعدين لبنائه وتنميته والصعود به، المفتخرين بالانتساب إليه، المصارحين بحقائقه كلها صعبها وسهلها، حلوها ومرها، لكن المنتمين له لا إلى أي مكان آخر. لا ننكر أن العثور على هؤلاء الصادقين هو عملة صعبة في زمننا هذا... ولكن نعرف أن المغرب هو بلد كفاءات، وبلد شباب وبلد وطنيين مواطنين قادرين على إبداع كل الطرق والحلول للنهوض ببلادهم والسير معها جنبا إلى جنب في كل مراحلها، وأساسا في مرحلتها الجديدة المقبلة.

إن قدر المغرب ليس أن يبقى رهينة الذين يقفلون على الكفاءات المخلصة والمحبة لوطنها منافذ الطموح والمسؤولية في بلادهم، وهم من جعلوا الانتخابات وسيلة اغتناء عوض أن يجعلوها وسيلة خدمة للمواطنين والمواطنات، وهم سبب حقيقي من أسباب بقاء المغاربة غير مستفيدين من كثير الإصلاحات التي وقعت في المغرب، رغم أهمية هذه الإصلاحات وثوريتها وعدم تحققها في بلدان أخرى... والثابت اليوم، أنّ هناك جبهة سياسية بدأت التوحد والتكتل سياسياً ضد العدالة والتنمية، على الرغم من تباين روى القوى السياسية المشاركة فيها، ولقد ظهر ذلك في التصويت على القانون الإطار وقانون القنب الهندي كذلك، ثم التصويت على القاسم الانتخابي، كما أن هناك معارضة شعبية ضدها بدأت تتنامى وتتسع، ويبدو أن الوقت قد حان لتأخذ العدالة والتنمية حجمها الطبيعي المتناسب مع عدد أعضائها والمتعاطفين معها الذين لا يتجاوز عددهم 5 في المائة من عدد المشاركين في الانتخابات، ولا يمكن أن يبقى هذا الحجم مهيمنا على مجلس النواب، في وقت تعرف العدالة والتنمية تطاحنات تنظيمية كبيرة بين

> التحديات الانتخابية المقبلة، تتطلب من الأحزاب أن تحدث قطيعة مع واقع السلبية واللامبالاة التي ميزت الاستحقاقات السابقة، وأن تعمل لتأمين الشروط الضرورية لاسترجاع الثقة في العمل السياسي.

أجنحتها، كما أن دور الإسلام السياسي قد تراجع دولياً وإقليميا، ومن المعلوم أنها تتاثر سلباً بهذه الأوضاع وبالمحيط الإقليمي، وهذا كله ينذر بانفجار تنظيمي!؟

لأجل كل ما سبق، فتوقعاتي أنّ معدل المشاركة السياسية في الانتخابات القادمة، لن يختلف عن سابقه، وقد يتحسن قليلا، ليس ثقة في الأحزاب، ولكن بالنظر إلى الحياد الإيجابي الذي ستلعبه الدولة، من خلال حث المواطن على المشاركة، وهنا أؤكد أنني لست صحفياً عدميا، ولا أتبنى الطرح العدمي من الأساس، لكن الموضوعية تلزمني بقول الحقيقة كما أراها وأقدرها، كما أن نقد الأحزاب ليس بدعة جديدة في مشهدنا السياسي المغربي، فقد سبقنا إلى ذلك الملك محمد السادس في العديد من خطبه، لذا فما نقوم به اليوم، هو من باب محاسبة الأحزاب، على أدوارها المسطرة بوضوح في مقتضيات المادة 7 من الدستور.

فالتحديات الانتخابية المقبلة، تتطلب من الأحزاب أن تحدث قطيعة مع واقع السلبية واللامبالاة التي ميزت الاستحقاقات السابقة، وأن تعمل لتأمين الشروط الضرورية لاسترجاع الثقة في العمل السياسي وإعادة الاعتبار لسؤال السياسة والمشاركة الانتخابية، والسبيل إلى إقناع المواطنين بأهمية الانخراط الملتزم والواعي في المحطة الانتخابية التشريعية والجماعية القادمة، بهدف رفع تحديات التنمية، وتوفير شروط المشاركة الواعية لتحصين وتعميق الاختيارات الوطنية الأساسية، المتمثلة أساساً في البناء الديمقراطي عبر الإصلاحات المؤسساتية والدستورية الضرورية، باعتبار هذه العناصر مقومات جوهرية لإحقاق العدالة الاجتماعية، كما يتعلق الأمر هنا بكسب رهانات التنمية المستدامة عن طريق نهج الحكامة الجيدة والانخراط المسؤول والواعي للمواطنين في تحديد البرامج وتنفيذها وتقييم نجاعتها ومراقبة مردوديتها... عدا ذلك، فإننا سنسير قدما إلى نسب مشاركة متدنية في الاستحقاقات القادمة، ما سيؤثر لا محالة على مشروعية المؤسسات التي ستفرزها صناديق الاقتراع.

> إن قدر المغرب ليس أن يبقى رهينة الذين يقفلون على الكفاءات المخلصة والمحبة لوطنها منافذ الطموح والمسؤولية في بلادهم، وهم من جعلوا الانتخابات وسيلة اغتناء عوض أن يجعلوها وسيلة خدمة للمواطنين والمواطنات.

الجزائر والمغرب

وعشريات الخلاف... أي بوادر للمصالحة؟

شريف الزيتوني

في خطاب جديد وغير مألوف بين البلدين فتح الملك المغربي محمد السادس، بابا جديدا لعلاقات بلاده مع الجزائر. كلمات مختلفة عن السابق، ربما تكون فاتحة لمسار جديد من علاقات البلدين التي لم تعرف هدوءا أبدا لأكثر من عشريتين. «إنني أدعو الرئيس الجزائري، إلى العمل في انسجام تام من أجل تنمية العلاقات الأخوية التي أقامها شعبينا خلال سنوات النضال المشترك.. لن تخافوا أبدا من المغرب... إن أمن واستقرار الجزائر، وهدوء شعبها ثوابت مرتبطة عضويا بأمن واستقرار المغرب». هذا الكلام كان جزءا من خطاب العاهل المغربي في الذكرى الـ22 لعيد العرش.

الخطاب عاد إلى التاريخ المشترك بين البلدين منذ فترة الاستعمار وتشكل الحركة الوطنية، ثم انتهى إلى ضرورة فتح الحدود المغلقة منذ صيف 1994، وإلى العمل على إلغاء الإجراءات المقيدة للشعبين في السفر بين أراضيهما. كما دعا إلى أن «تسود الحكمة» و«العمل بانسجام من أجل تنمية العلاقات» بين البلدين الجارين، ومثل هذه التصريحات في لغة الدبلوماسية عادية ولكن عندما تطرح في هذه الفترة الحساسة سواء في علاقة المغرب بالجزائر، أو في علاقة المغرب ببعض الضاغطين الأوروبيين، وكأن الرباط لا تريد أن تواجه ذلك الضغط لوحدها في محيطها الإقليمي وهذا منطقي في علاقات الدول.

ليس خاف على أحد أن العلاقة المغربية الجزائرية تتراوح دائما بين الفتور والتوتّر على مدى عدة عقود. حتى محاولات التهدئة بين الفترة والأخرى تصطدم ببعض الملفات المعقدة، على رأسها الصحراء الغربية. فالمغرب الحريص على وحدة أراضيه التي تعتبر الصحراء جزءا منها يتهم الجزائر أنها داعما لفكرة الانفصال، ويرفض أي تدخلات من شأنها أن تساعد من يسميهم الانفصاليين، على مواصلة تهديد وحدة الدولة، وهو أمر تنفيه الجارة الشرقية مؤكدة أن تلعب دورا مراقبا أو الداعي للحوار الذي يمكن عبره التقدّم بالملف نحو حل دائم.

وفي آخر تطورات التوتر أعلن السفير المغربي لدى الأمم

> في خطاب جديد وغير مألوف بين البلدين فتح الملك المغربي محمد السادس، بابا جديدا لعلاقات بلاده مع الجزائر. كلمات مختلفة عن السابق، ربما تكون فاتحة لمسار جديد من علاقات البلدين التي لم تعرف هدوءا أبدا لأكثر من عشريتين.

لا تبدو الجزائر بذلك الحماس الذي تحّدثت به الرباط باعتباره متزامنا مع ما صرّح به السفير المغربي في الأمم المتحدة حول منطقة القبائل الجزائرية. وفي أول ردة فعل الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون علق على كلام محمد السادس بالقول أن بلاده «مستعدة لحل المشاكل بين الطرفين واحتضان لقاء بينهما على أرض الجزائر ولكن بما يرضي الطرفين»،

المتحدة خلال اجتماع لحركة عدم الانحياز نهاية الشهر الماضي، دعم «تقرير المصير» لشعب «القبائل» في الجزائر، وهذا اعتبره مراقبون، ردًا على دعم الجزائر «للصحراويين»، وهي تصريحات سارعت الجزائر بعدها إلى استدعاء سفيرها بالرباط للتشاور، واعتبرت وسائل إعلام جزائرية أنها خطيرة وغير مسبوقة وتفرض قرارات قوية من قصر المرادية.

وفي تعليقه على تصريحات الدبلوماسي المغربي قال الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون إن بلاده لم تتلق استجابة من المغرب بخصوص التوضيحات التي طلبتها من الرباط حول ما قام به السفير المغربي في الأمم المتحدة ...»واعتبر أن المشكل الظرفي الحالي هو الأهم، خاصة وأن الدبلوماسي المغربي صرح بأمور خطيرة جدا جعلت الجزائر تسحب سفيرها من الرباط للتشاور».

الرباط يبدو أنها اقتنعت ضمنيا بأن ما قاله دبلوماسييها قد يذهب بالأمور إلى وضعية غير مرغوب فيها، خاصة في ظل الضغط الممارس من بعض القوى الغربية حول قضية الصحراء، فسارع الملك محمد السادس في أول فرصة إلى التهدئة، مذكرا بالمجهودات التي بذلها منذ العام 2008، لفتح صفحة جديدة في العلاقات.

وفي رسالة «إلى الجزائريين» من أجل التهدئة والإسراع في فتح الحدود، قال العاهل المغربي «عبرت عن ذلك صراحة منذ سنة 2008، وأكدت عدة مرات في مختلف المناسبات... لا الرئيس الجزائري الحالي ولا حتى الرئيس السابق ولا أنا مسؤولين عن قرار الإغلاق، ولكننا مسؤولون سياسيا وأخلاقيا، على استمراره؛ أمام الله، وأمام التاريخ، وأمام مواطنينا»، مؤكدا أن «إغلاق الحدود يتنافى مع حق طبيعي ومبدأ قانوني أصيل، تكرسه المواثيق الدولية، بما في ذلك معاهدة مراكش

ليس خاف على أحد أن العلاقة المغربية الجزائرية تتراوح دائما بين الفتور والتوتّر على مدى عدة عقود. حتى محاولات التهدئة بين الفترة والأخرى تصطدم ببعض الملفات المعقدة، على رأسها الصحراء الغربية.

العودة إلى التاريخ القريب تعطي نوعا من التفاؤل في إمكانية إخراج العلاقة من إطار الخوف والحذر الدائمين، وذلك عبر تصريحات سابقة للرئيس الجزائري إبان حملته الانتخابية، عندما قال في إحدى التصريحات الصحفية إن «الحدود البرية بين البلدين يمكن أن تُفتح يوما من الأيام».

التأسيسية لاتحاد المغرب العربي، التي تنص على حرية تنقل الأشخاص، وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال بين دوله».

في الجانب المقابل لا تبدو الجزائر بذلك الحماس الذي تحّدثت به الرباط باعتباره متزامنا مع ما صرّح به السفير المغربي في الأمم المتحدة حول منطقة القبائل الجزائرية. وفي أول تعليق له علق الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون علق على كلام محمد السادس بالقول أن بلاده «مستعدة لحل المشاكل بين الطرفين واحتضان لقاء بينهما على أرض الجزائر ولكن بما يرضي الطرفين»، و«لكن» هنا كافية لوحدها لفهم أن تغييرا شاملا في العلاقة مازال بعيدا ويحتاج وقتا بالنظر إلى أن الملفات الخلافية لا أفق لحلها في المنظور القريب.

غير أن العودة إلى التاريخ القريب تعطي نوعا من التفاؤل في إمكانية إخراج العلاقة من إطار الخوف والحذر الدائمين، وذلك عبر تصريحات سابقة للرئيس الجزائري إبان حملته الانتخابية، عندما قال في إحدى التصريحات الصحفية إن «الحدود البرية بين البلدين يمكن أن تُفتح يوما من الأيام»، وكان ذلك في إجابة عن أسئلة الصحفيين عن مستقبل العلاقات الجزائرية المغربية»، بقي دون تقديم أي حيز زمني لذلك الفتح وفي أي ظروف.

الثابت أن غلق الحدود البرية بين الجزائر والمغرب، مشكلة كبرى لم تنجح في حلها كل المبادرات سواء بينهما أو عبر وسطاء. والمؤكّد أيضا أن شعبي البلدين يطمحان أن يعيشا لحظة إنهاء عقود من «الانفصال»، لكن هناك أمر ثابت اليوم أن التفاؤل بالتحسن في العلاقات ليس بالدرجة التي يمكن عبرها اتخاذ قرار يعتبر سياديا والذهاب فيه يحتاج أولا وقتا وثانيا إنهاء لخلافات ليست بالقليلة.

الرباط يبدو أنها اقتنعت ضمنيا بأن ما قاله دبلوماسييها قد يذهب بالأمور إلى وضعية غير مرغوب فيها، خاصة في ظل الضغط الممارس من بعض القوى الغربية حول قضية الصحراء، فسارع الملك محمد السادس في أول فرصة إلى التهدئة، مذكرا بالمجهودات التي بذلها منذ العام 2008، لفتح صفحة جديدة في العلاقات.

ليبيا.. أفق أمني وسياسي ضبابي في ظل أزمة صحية عاصفة

رامي التلغ

يعرف الطريق إلى استكمال المسار السياسي في ليبيا مخاطر وعقبات في ظل وضع أمني هش يشكل خطراً على العملية السياسية برمتها، فضلا على المخاوف الصحية المتنامية جراء إنتشار فيروس كورونا في ظل بنية أساسية صحية تزيد الوضع تعقيداً.

مع تعثر الحوارات السياسية الليبية على جميع المسارات المرتبطة بإجراء الانتخابات العامة في ديسمبر المقبل، وتعذر صرف الموازنة العامة للحكومة الموحدة بسبب الخلافات حول بعض بنودها مع البرلمان،تعيش ليبيا على وقع خلافات عميقة قد تعصف بالمسار السياسي الذي أتى بالمشهد السياسي الجديد بأسره.

ووصل صدى الخلافات الجارية في ليبيا حول مشروع الميزانية العامة إلى مجلس الأمن الدولي، حيث حرص مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة يان كوبيش على إثارة الأمر في إحاطته أمام المجلس، الشهر الماضي، في حديثه عن وجود أطراف في ليبيا تتعمد استمرار الخلافات حول كل الملفات الهامة في البلاد لتعطيل الانتخابات والاستقرار.

وقال كوبيش في الجلسة التي انعقدت خصيصا لمناقشة التطورات في ليبيا وملف الانتخابات العامة إن الميزانية لم تعتمد حتى الآن، رغم العديد من الجلسات التي عقدها مجلس النواب في هذا الشأن، حيث لم يصل أعضاؤه إلى توافق حول الأمر.

وألمح المبعوث الدولي إلى أن الخلافات حول الميزانية، وأيضا الملفات الأخرى، هي الثغرة التي يسعى المعرقلون إلى العبور من خلالها، وإفشال المسار السياسي، الذي سينتهي بانتخابات عامة في ديسمبر المقبل.

ويتعقد المشهد السياسي في ليبيا وسط خلافات بشأن القاعدة الدستورية للانتخابات الرئاسية المقررة في 24 ديسمبر المقبل، خصوصا بعد فشل أعضاء ملتقى الحوار السياسي في التوصل

يتعقد المشهد السياسي في ليبيا وسط خلافات بشأن القاعدة الدستورية للانتخابات الرئاسية المقررة في 24 ديسمبر المقبل.

لاتفاق بشأن القاعدة التي سيجرى على أساسها الاستحقاق.

في ذات الصدد،خرج قبل أيام رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح بتصريحات قال فيها إن البرلمان سيسعى لتشريع قانون جديد بخصوص الانتخابات الرئاسية، وهو ما يمكن اعتباره قاعدة دستورية يمكن البناء عليها.

وقال صالح عقب لقائه المبعوث الأممي إلى ليبيا يان كوبيتش الأربعاء الماضي إن «البرلمان شرع في تجهيز قانون انتخاب الرئيس بشكل مباشر من الشعب الليبي».

وأضاف أن البرلمان شرع أيضا بـ«توزيع الدوائر الانتخابية في أنحاء البلاد للوفاء بالاستحقاق الانتخابي في موعده». كما أكد صالح على ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل.

ويتكون ملتقى الحوار من 75 عضوا يمثلون أطياف الشعب الليبي بمختلف فئاته وتقسيماته الجغرافية، ويدور الخلاف بينهم حول إجراء الانتخابات أولا أم الاستفتاء على الدستور.

وتنص خارطة الطريق المتفق عليها بالفعل من قبل أعضاء ملتقى الحوار، على إرساء قاعدة دستورية مؤقتة أولا ثم إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في 24 ديسمبر، ثم كتابة دستور دائم.

ويدور الخلاف أيضا حول كيفية انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع المباشر من الشعب أم انتخابه من قبل أعضاء البرلمان، بالإضافة إلى شروط الترشح لمنصب رئيس الجمهورية.

من ذلك،تشهد العملية السياسية الليبية وخريطة الطريق المنبثقة منها تعثراً واضحاً في الفترة الماضية، بعد خلافات أطراف الحوار السياسي على عدد من المسائل الحاسمة في التوصل إلى اتفاق نهائي ينهي المرحلة الانتقالية.

> تشهد العملية السياسية الليبية وخريطة الطريق المنبثقة منها تعثراً واضحاً في الفترة الماضية، بعد خلافات أطراف الحوار السياسي على عدد من المسائل .

في المقابل، تحاول بعثة الأمم المتحدة إيجاد صيغ توافقية لتجاوز هذه الخلافات، التي باتت تمثل تهديداً لموعد الانتخابات العامة، وهو ما دفع بعض الأطراف إلى طرح خيار التأجيل، حتى يتم الاتفاق على حلول مقنعة لكل الإشكالات العالقة في مسار الحوار السياسي.

لكن طرح خيار التأجيل قوبل برفض واسع من أغلب الأحزاب والتيارات السياسية، في بنغازي وطرابلس، ومؤسسات المجتمع المدني ومكونات الشارع الليبي، واتهم بعض هؤلاء أطراف العملية السياسية، أو جزءاً منهم، بالرغبة في إطالة أمد المرحلة الانتقالية في البلاد لأسباب مختلفة.

من جانب آخر، لا تزال معضلة الوجود الأجنبي في ليبيا عقبة حقيقية في طريق تنفيذ خريطة الطريق للحل السياسي الليبي، وإنجاز الاستحقاق الانتخابي نهاية العام الحالي. وعلى الرغم من اتفاق أطراف النزاع على إخراج كافة القوات الأجنبية والمرتزقة من البلاد، وصدور أكثر من قرار دولي يشدد على ضرورة تطبيق هذا الاتفاق ومعاقبة المخالفين، فإن كل هذه الاتفاقات والقرارات ومحاولات الردع والتخويف الدوليين، لم تؤت ثمارها، ولم تنه هذه الأزمة إلى اليوم.

في ذات الصدد،قال رئيس حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة في ليبيا عبد الحميد الدبيبة الشهر الماضي، إن استمرار وجود المرتزقة والمقاتلين الأجانب على الأراضي الليبية أمر مرفوض.

وشدد الدبيبة خلال كلمته في مجلس الأمن الدولي المخصصة للتطورات في ليبيا، على ضرورة انسحاب المرتزقة الفوري وبشكل متزامن.

وقال إن استمرار وجود المرتزقة والمقاتلين الأجانب يشكل خطرا حقيقيا أمام العملية السياسية الجارية حاليا وجهود استمرار وقف إطلاق النار، واستكمال توحيد المؤسسة العسكرية.

وطالب الدبيبة المجتمع الدولي بدعم جهود ليبيا في

> يعرف النظام الصحي في ليبيا تقهقرًا وتدنيًا في مستوى الخدمات بسبب سنوات من غياب الأمن وصراع الفرقاء على السلطة.

توحيد المؤسسة العسكرية والأمنية والمساهمة في دعم استراتيجية شاملة لتنفيذ برامج التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني وتأمين الحدود.

ويعد النفوذ التركي في ليبيا حسب مصالحها الاقتصادية في مقدمة الدوافع وراء بقاء المرتزقة في الداخل الليبي، حيث تسعى أنقرة التي تستورد معظم احتياجاتها من الطاقة للحصول على حصة من نفط ليبيا صاحبة أكبر احتياطي نفطي في القارة الأفريقية، بعد ما وقعت أنقرة مع طرابلس أكثر من اتفاقية للتنقيب عن مصادر الطاقة، فضلا عن مذكرتي تفاهم وقعتا في إسطنبول في بشأن التعاون الأمني والعسكري والسيادة على المناطق البحرية.

من ناحية أخرى،يعرف النظام الصحة في ليبيا تقهقرًا وتدنيًا في مستوى الخدمات بسبب سنوات من غياب الأمن وصراع الفرقاء على السلطة، ولم تعد المستشفيات والمرافق الطبية قادرة على توفير الرعاية الصحية اللازمة للمواطنين بسبب نقص الأجهزة والمعدات وكذلك المستلزمات الطبية.

ويشتكي الليبيون من ضعف الخدمة الطبية المسداة في ظل النقص الفادح في الكادر الطبي وشبه الطبي إضافة إلى التعطل المستمر للأجهزة نتيجة غياب الصيانة وتجديد قطع الغيار، ما دفعهم إلى السفر للدول المجاورة وخاصة تونس ومصر والأردن وتركيا لتلقي العلاج والرعاية الضرورية رغم تكاليفهم المشطة.

وزاد من تعقيد الوضع فيروس كورونا الذي يمثل أحد أبرز التحديات التي تعيشها البلاد في ظل منظومة صحية هشة كانت ضحية للفوضى والصراعات التي شهدتها ليبيا طيلة السنوات الماضية.

وعمّت التحذيرات على مستويات عدة في ليبيا من تفشي كورونا، وسط عدم القدرة على المواجهة، وإثر العجز الحاصل في قطاع الصحة، وتشتت الجهود لمكافحة الفيروس.

وعانى قطاع الصحة في ليبيا خلال السنوات المنصرمة أزمات خانقة، من نقص حاد في الأطقم الطبية والأدوية والمستلزمات التشغيلية الأساسية، إضافة إلى أن عدداً كبيراً من المرافق الصحية أغلق أبوابه بشكل كامل، بعد تعرّضه للاستهداف، أو لكونه يقع في مناطق تشهد معارك مسلحة بين أطراف الصراع، كما غادرت الأطقم الطبية البلاد بسبب تفاقم الوضع الأمني.

من ذلك، يرى مراقبون أن عملية التشويش حول العملية السياسية ما قد يؤدى إلى فشلها و هو ما يهدّد مسار تنظيم الإنتخابات آخر هذه السنة جاءت بهدف العصف بالمسار السياسي الذي سيؤدي حتما إلى إرساء مؤسسات ديمقراطية مستقرّة و هو ما يتعارض مع أجندات بعض التنظيمات السياسية المسنودة بالمجموعات المسلحة التي تتغذى من مناخات الفوضى و الدمار.

عبد الحميد الدبيبة:
إن استمرار وجود المرتزقة والمقاتلين الأجانب على الأراضي الليبية أمر مرفوض.

معتوق: تونس تمر بمرحلة تغيير جذري للبنية السياسية

حوار/ سوزان الغيطاني

أكد الكاتب الصحفي والمحلل السياسي الليبي عبد الحكيم معتوق أن تشكيل الحكومة الجديدة في تونس يتطلب مشاورات لإن البلاد في مرحلة تغيير جذري للبنية السياسية التي سيطرت فيها جماعة الإخوان المسلمين لمدة عشر سنوات ورهنت تونس سياسيا واقتصاديا مبينا في مقابلة مع صحيفة المرصد أن أبرز التحديات التي تواجه تونس في هذه المرحلة هي تشكيل الحكومة ومراقبة الخلايا النائمة.

إلى نص الحوار:

** برأيك ما أبرز التحديات التي تواجه تونس في هذه المرحلة؟

في تقديري إن أبرز التحديات التي تواجه تونس في هذه المرحلة هو الإسراع في تشكيل حكومة حتى إن كانت حكومة أزمة فأعتقد أن هذا مطلب الشارع التونسي وقد عبر عنه الاتحاد التونسي للشغل وهو أهم مكون نقابي في البلاد ويحرك جل النقابات وله تاريخ نضالي في تونس، وأعتقد أن الإسراع في تشكيل الحكومة سوف يخفف من حدة الضغط الذي يمارسه جماعة الإخوان المسلمين ممثلة في حركة النهضة والموالين لها من قطر وتركيا وإخوان ليبيا

ومن بين التحديات التي تواجه تونس أيضا هي مراقبة الخلايا النائمة فهناك حديث عن وجود خلايا نائمة في الكثير من مناطق الجنوب التونسي وأيضا وجود السلاح الذي يتطلب وضع خطة أمنية محكمة قد تصل لفرض قانون الطوارئ حتى تنتقل البلاد من هذه المرحلة الحرجة إلى مرحلة تأسيس قاعدة للاستقرار وربما الدعوة لانتخابات بعد تشكيل حكومة .

برأيك لماذا تأخير الإعلان عن تشكيل حكومة جديدة؟

الإعلان عن تشكيل الحكومة الجديدة يتطلب مشاورات لإن البلاد في مرحلة تغيير جذري للبنية السياسية التي سيطرت فيها جماعة الإخوان المسلمين لمدة عشر سنوات ورهنت تونس سياسيا واقتصاديا فهناك أربع فئات تدور في فلك تنظيم الإخوان وهي أن الموالي لهم إما أن يكون معلنا وإما يتم تنصيب شخص يظهر أنه مدني مستقل وهو ليس كذلك وإنما ينفذ ما يمليه عليه تنظيم الإخوان وإما يكون مستخدم كما يحدث مع كثير من رجال الأعمال الذين لا ولاء ولا وطنية ولا ضمير لهم أو يكون أداة للتخريب سواء كانت جماعات عقائدية أو أخرى مسلحة خارجة عن القانون لذلك فلابد من إجراء مشاورات قبل تشكيل الحكومة لكن أعتقد أنها لن تستغرق وقتا طويلا.

** هناك حديث عن وجود خلايا نائمة في الكثير من مناطق الجنوب التونسي وأيضا وجود السلاح الذي يتطلب وضع خطة أمنية محكمة.

ما آليات تحرك الرئيس التونسي لمحاربة الفساد؟

الإصلاحات بدأت في تونس وتحديدا في القطاعين المالي والصحي ولا يمكن محاربة الفساد إلا بتكييف القضايا تكييف قانوني فلابد من تطهير القضاء الذي حدثت فيه بعض الخروقات وهذا مثبت من خلال اعترافات الكثير من القيادات الوطنية التونسية فهناك حديث عن صفقات تمت من قبل الإخوان الذين سيطروا على مفاصل الدولة وأخطرها تسليم البغدادي المحمودي آخر رئيس وزراء في عهد النظام السابق في صفقة بلغت قيمتها 100 مليون دولار بالإضافة إلى الدعم الغير مشروع الذي يأتي لجماعة الإخوان من قطر وتركيا وهو ما أفسد الحياة السياسية والاجتماعية في تونس وألغى الطبقة الوسطى وأصبح جزء كبير من الشعب التونسي يعيش تحت خط الفقر خاصة بعد تأثر البلاد بجائحة كورونا ودخول البلاد في المنطقة الحمراء وانهيار المنظومة الصحية وهو ما حدث جراء انتشار الفساد ووجود نهب ممنهج كما يحدث في العراق.

> ** الإصلاحات بدأت في تونس وتحديدا في القطاعين المالي والصحي ولا يمكن محاربة الفساد إلا بتكييف القضايا تكييف قانوني .

إلى أي مدى يمكن القول إن المخاوف الأمنية بدأت تعود لتونس مجددا؟

المخاوف الأمنية تكمن في مراقبة الخلايا النائمة وعدم تفلتها والسيطرة على السلاح ومراقبة الحدود فلا أستبعد وجود تنسيق بين هذه الخلايا وقيادات من أنصار الشريعة وجماعة الإخوان في ليبيا في محاولة لاستخدام كل الأساليب التي تمكنهم من مواجهة هذه الإجراءات التصحيحية التي قام بها الرئيس التونسي

برأيك ما دلالات وجود خلافات داخل شورى النهضة؟

لقد كشفت خلال المدة الماضية الكثير من حيل وتلاعبات حركة النهضة وهو ما سوف يحدث شقاق كبير حيث سترمي كل شخصية قيادية الكرة في ملعب الآخر وتتهمه خشية ملاقاة مصيرها المحتوم وأعتقد أن الرئيس التونسي لم يكيف الأمر تكييفا أمنيا وإلا كان سيلجأ لعمل حملات اعتقال وفرض عقوبات قد تصل للإعدام لكنه كيف الأمر تكييفا قانونيا يسمح لقيادات حركة النهضة بأن تواجه متى توفر قضاء نزيه وبالتأكيد سوف يتبرأ كل منهم من أعماله التي عصفت بالحياة السياسية والاقتصادية في تونس حتى وصل الأمر إلى تصفية الخصوم سياسيا فهذه الجرائم لا تسقط بالتقادم وهناك أدلة على تورط الإخوان بالتعاون مع جماعات مسلحة من خارج تونس.

إلى أي مدى تتوقع أن يخضع الرئيس التونسي لمناورات النهضة؟

سوف تواصل النهضة مناوراتها طالما تتلقى الدعم السياسي والعسكري والمالي الخارجي وهذا ما نلمسه في الخطاب الإعلامي للقنوات التابعة للإخوان في مختلف الدول والتي تصف الإجراءات التي اتخذها الرئيس التونسي بالانقلاب وكأن قيس سعيد دخل قصر قرطاج على ظهر دبابة مع أنهم بالأمس القريب كانوا يمدحونه ويقولون إنه سوف يلبي طموحاتهم لأنه كان مستقل ولم يكن مرتشيا أو مرتهنا أما اليوم فتحول من وجهة نظرهم لدكتاتور لأنه أراد أن يطبق روح الدستور وهو أستاذ قانون دستوري وبالتالي فإن هذه المزايدات لم تعد تنطلي على الشارع

** الشعب التونسي الآن أصبح غير قادر على تأمين لقمة عيشه وتعليم أولاده لذلك فإن هذا الوضع أدى لنفاد صبر الشارع التونسي.

التونسي أوالشارع العربي.

هل يمكن للشارع أن يحسم الجدل السياسي القائم في تونس؟

الشارع التونسي شارع مثقف وواعي ومصاب بالوجع ويتألم لأنه عاش سنوات صعبة وصلت لحد الموت في الشوارع وأمام المصحات بعد أن كانت المنظومة الصحية التونسية من أهم المنظومات في المنطقة حيث أن لديهم كوادر طبية مميزة ومستشفيات حديثة لكن الوضع الآن أصبح خطيرا بسبب انتشار وباء كورونا كما أن الشعب التونسي الآن أصبح غير قادر على تأمين لقمة عيشه وتعليم أولاده لذلك فإن هذا الوضع أدى لنفاد صبر الشارع التونسي

برأيك ما ملامح المرحلة القادمة في تونس؟

توجد في تونس العديد من الوسائل القادرة على الضغط وإيصال صوت الشارع التونسي مثل منظمات المجتمع المدني والاتحاد التونسي للشغل ونسوة فاعلات وقادرات على إيصال صوتهن فمجلة الأحوال المدنية التي أسسها الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة مكنت المرأة من أن تكون نصفا حقيقيا في المجتمع وتتوفر لها فرصة المشاركة الفعلية في المجتمع وبالتالي فإن كل هذه معطيات تساعد في الحفاظ على بنية المجتمع التونسي وسلمية الانتقال الديمقراطي والحفاظ على هذه الحركة التصحيحية وأتصور أنه بمشورة الأشقاء العرب والزيارات التي قاموا بها لتونس واستيعاب الدول الفاعلة في المجتمع الدولي مثل بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا لما حصل كل ذلك يجعل تونس تمضي في طريق تصويب لمسار وتصحيح الأوضاع وتفكيك تنظيم الإخوان في معقله الأخير لتعود تونس من جديد رائدة في التعددية والحرية والديمقراطية والصحافة وتعود لتونس كرامتها.

** الإصلاحات بدأت في تونس وتحديدا في القطاعين المالي والصحي ولا يمكن محاربة الفساد إلا بتكييف القضايا تكييف قانوني .

أكاديمي مغربي:

المصالحة بين المغرب والجزائر ستشكل دفعة كبيرة

حوار/ همسة يونس

رأى أستاذ العلوم السياسية والقانون الدستوري بجامعة ابن طفيل القنيطرة المغرب، رشيد لزرق، أن المصالحة بين دولتي المغرب والجزائر سيشكل دفعة كبيرة للمنطقة العربية.

وأوضح لرزق في حوار مع «بوابة إفريقيا الإخبارية»، أن تحقيق المصالحة وفتح الحدود بين المغرب والجزائر من شأنه أن يعيد الحيوية للاتحاد المغاربي والتكتل الإقليمي وسيكون له تداعياته الإيجابية على كل المنطقة العربية.

وإلى نص الحوار:

> الاختيار الديمقراطي مدخل أساسي لرفع جميع القيود والعراقيل التي تحول دون تحقيق الشعوب المغاربية لطموحاتها في الوحدة والتكامل والتضامن.

ما تقييمك لتطورات الأزمة بين المغرب والجزائر؟

الأزمة هي أزمة النظام الجزائري الذي يصنع من المغرب عدو خارجي بغاية استمراره في السلطة وللالتفاف على مطالب الحراك الجزائري، يكفي القول لكون الحدود المغربية الجزائرية هي الحدود البرية الوحيدة في العالم المغلقة، وكون هناك تكلفة كبير لدول المغاربية في عدم الاندماج وتفعيل تكتل المغاربي، هناك جروح ولدها النظام الجزائري للشعب المغربي استطاع المغرب طيها وفتح باب المستقبل، لكون هذا النظام الجزائري عمل خلال أكثر من خمسة وأربعين سنة عن شن حرب غير مبرر على المغرب.

لكن مقاربة المغرب اليوم تسعى إلى طي الماضي وبناء المستقبل لمواجهة المتغيرات وتحديات التنمية.

ماذا عن تفاصيل مقاربة الملك المغربي محمد السادس للمصالحة مع الجزائر؟

دعوة ملك المغرب للجزائر قصد فتح الحدود تأتي من رئيس دولة وقائد يريد أن يترجم الحلم المغاربي. ولعل رسالة الملك الواضحة للجزائر تنطلق من مسؤوليته أمام التاريخ والأمة عبر ترجمة إحساس شعبين في ضرورة عودة العلاقات وفتح الحدود والسعي للتكامل.

ما هي أبرز الأسباب الدافعة للمصالحة؟

من أبرز الأسباب هو ما نشهده من تحولات إقليمية ودولية تفرض على دول المغاربية التكتل

> ** تجميد الاتحاد المغاربي يعود بالأساس إلى المشكل المغربي الجزائري، وتحقيق المصالحة سيعيد الحيوية لهذا التكتل الإقليمي.

لمواجهة تحديات التنمية ومواجهة الإرهاب لكون بقاء الحدود موصودة يبدد نقط في التنمية لجميع دول المغاربية.

ما التأثيرات التي ستنعكس على المنطقة العربية في حال تمت المصالحة بين البلدين؟

لاشك أن المصالحة بين المغرب والجزائر ستشكل دفعة كبيرة للمنطقة العربية ككل خاصة إذا اتجه الفضاء المغاربي لضم مصر كذلك بالنظر لوزنها الديمغرافي والاقتصادي والتاريخي.

هل سيكون للمصالحة دور في تفعيل الاتحاد المغاربي؟

أن تجميد الاتحاد المغاربي يعود بالأساس إلى المشكل المغربي الجزائري، وتحقيق المصالحة وفتح الحدود من شأنه أن يعيد الحيوية لهذا التكتل الإقليمي وسيكون له تداعياته على كل المنطقة.

برأيك.. ما إمكانية تحقيق المصالحة المغربية الجزائرية؟

شخصيا، لا أتوقع من النظام الجزائري أن يترجم هذا المطلب الشعبي، حيث سيبقى هذا الحلم مشروطا بوجود انتقال ديمقراطي حقيقي بالجزائر، انتقال يفرز نخب جديدة متحررة من هوس الماضي ومتطلعة لتحقيق المستقبل كي تستجيب لمتطلبات المرحلة بالسعي لتحقيق التنمية.

برأيك.. إلى أي مدى يستجيب الطرف الجزائري مع دعوات طي الخلاف؟

إن المنطقة المغاربية تحتاج لتحول ديمقراطي ينهي عداء عمر طويلا ويمحق البوليساريو بشكل يفسح المجال لفضاء مغاربي تجميعي وليس تقسيمي. والآن سيسجل التاريخ كون النظام الجزائري لا يجرم في حق شعبه فقط، بل في حق الشعوب المغاربية أيضا، التي تعبر بوضوح عن التطلع لإقرار الديمقراطية والحريات العامة، وضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق كرامة المواطن.

وختاما أعتقد أن الاختيار الديمقراطي مدخل أساسي لرفع جميع القيود والعراقيل التي تحول دون تحقيق الشعوب المغاربية لطموحاتها في الوحدة والتكامل والتضامن.

** حلم تحقيق المصالحة سيبقى مشروطا بوجود انتقال ديمقراطي حقيقي بالجزائر.

** المنطقة المغاربية تحتاج لتحول ديمقراطي ينهي العداء ويفسح المجال لفضاء مغاربي تجميعي وليس تقسيمي.

كاريكاتير

محمد قجوم